الإسلام والحكمانية المؤسسات الجيدة

بقلم: محمد سلطانى يوسف*

Abstrak

Tujuan tulisan ini adalah untuk memberikan gambaran mengenai kaitan antara nilai-nilai Islam dan elemen-elemen good governance dalam menciptakan good corporate governance maupun good government governance. Karena ada beberapa pendapat yang menyatakan bahwa kurang optimalnya implementasi good corporate governance di Indonesia sebagai akibat dari kurangnya pemahaman para pemegang kendali pemerintahan, pemilik perusahaan swasta, akademisi dan masyarakat umum terhadap pentingnya sistem ini dalam sebuah organisasi, baik organisasi pemerintah maupun non-pemerintah. Oleh karena itu, untuk memberikan pemahaman yang komprehensif kepada para praktisi dan akademisi, tulisan ini mencoba untuk memberikan pengertian mengenai anatomi corporate governance, nilai-nilai Islam dan kondisi-kondisi masyarakat Indonesia yang harus diperhatikan dalam membangun bentuk corporate governance yang cocok bagi perusahaan, institusi pemerintahan, maupun organisasi non-pemerintah di Indonesia.

Abstract

The aim of this writing is giving a description on the subject of the relationship between religious ethics and good governance values in creating a good corporate governance and good government governance. There are many arguments said that the absence of good corporate governance that implemented in Indonesia is a result of awareness lacking of government rulers, private sector stakeholders, scholars and civil society on importance of the system in both government and non-government organizations. Therefore, in order to describe the comprehensive understanding to the scholars and practitioners, this paper attempts to give an explanation about corporate governance anatomy, Islamic values and social condition of Indonesian society in order to find a model of a corporate governance that in accordance with private corporate, government institutions, and both government and non-government organizations.

Keywords: good governance, Islam, Indonesia.

* **خريج** ماجستير الدراسات الإسلامية **بالجامعة** الإسلامية الإندونيسية.email: sulthoniyusuf@yahoo.com

المقدمة

اصبح التعامل بالمجالات التجارية فى الدول النامية والمتقدمة أمرا شائعا مهما، بقصد تحقيق التنمية المجتمعية، من خلال إستثمار مجموعات من المبالغ الجزئية أو الفردية فى صورة عمل جماعي، لايستطيع أفراد القطاع الخاص فى الغالب إقامة مشروع كبير لهم وحدهم. لاسيما فى هذه الأونة الأخيرة التى أصبحت المجالات التجارية واجهات على الحكمانية المؤسسات السيئة بحدوث حالات إفلاس غير متوقعة نتيجة سوء التصرف، ولقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية كافيتين.

من هنا نعرف أن فكرة الحكمانية المؤسسات الجيدة غدت فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضى على قدر كبير من الأهمية، سواء للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، لتحقيق طموحات المواطنين فيها بتوفير التنمية الشمولية وإداماتها. إلا أن الأمر أصبح أكثر إحتياجا على الدول النامية بشكل خاص، بسبب التحديات العالمية والإقليمية – العولمة، التجارية العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، سرعة انتشارالمعلومات، التهديدات الأمنية - والمحلية – التنافسية، تشجيع الإستثمارات الخارجية والداخلية, الفقر، البطالة، والأمن.[1]

لذا أصبح الدول النامية كإندونيسيا بمنهجية الحكمانية الجيدة أمرا فى غاية الأهمية، لما ينطوى عليه ذلك من تكامل أدوار الإدارة الحكومية التى استولت عليها بيئة السياسة والسلطة الرفيعة، والقطاع الخاص الذى يحرك الشركات وإنشاء فرص الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدنى التى قامت ببناء الحياة الاجتماعية والسياسة من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها، ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاية والفعالية والإستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفق ما ترتكز عليه الحكمانية الجيدة من مميزات الشفافية والمساءلة والتشارك فى تحمل المسؤولية والمشاركة فى رسم السياسات وتعزيز دولة القانون واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين، ضمن ميزات أخرى.

فإن هذا النموذج يتطلب الفهم المشترك للأدوار والأطراف الثلاثة المكونة للحكمانية وإستثمار تلك الأدوار وتكاملها بما يحقق التنمية المجتمعية.

تعريف الحكمانية (Governance)

يدور جدل كبير حول مصطلح الحكمانية المؤسسات (corporate governance) من حيث مدى ملاءمة هذا المفهوم و تحويله من كونه فكرة جيدة الى واقع عملي ملموس.

---

[1] Usahawan, no. 6, XXXII, Juni 2003, hal. 3

وقد اختلف المفكرون حول تاريخ ظهور مصطلح الحكمانية، فبينما يرى البعض أن هذا المصطلح لم يكن موجودا قبل عام 1980، فإن البعض يرى أن هذا المصطلح بدأ فى السبعينات مع ظهور قضايا الفشل والغش فى التقارير المالية فى ذلك الحين.[2]

وأما مصطلح الحكمانية، كما شاهدنا، أكثر ظهور فى الاستخدامة مع بداية التسعينات حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع فى المراحل الأخيرة وأصبح شائع الاستخدام من خبراء الإدارة، وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولى(IMF) ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) وغير هما من المنظمات الدولية.

وأختار مصطلح الحكمانية لكلمة governance وذلك بعد الرجوع الى كتاب الماوردى "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" والذى يشير الى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية.[3]

إن مصطلح الحكمانية ليس كلمة جديدة إلا أن ظهورها فى النقاش حول المؤسسات الاجتماعية يعتبر نسبيا تطورا جديدا. وهذا المصطلح يفتقر أيضا الى الترجمة الدقيقة الى اللغات الأخرى. فعلى سبيل المثال، ترجمة المصطلح (governance) فىالعربية الى العديد من الكلمات مثل "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المؤسسة"، "الحوكمة"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم".[4]

وقد عرف Triker هذا المصطلح بقوله : إذا كانت الإدارة تعمل من أجل تسيير المشروع فإن هذا المفهوم يعنى أن المشروع يسير بشكل صحيح. ومثل ذلك ما ذكره Rezaee فى تعريفه لمفهوم الحكمانية المؤسسات بأنه "اشتراك جميع القوى وتركيز جميع الجهود باتجاه سير المنشأة من أجل جعلها تسير بشكل صحيح وسليم." كما عرفها Lewis بأنها "نظام كامل من السلطات والإجراءات والتحكم ينشأ داخليا وخارجيا لمتابعة إدارة الوحدات الاقتصادية بهدف حماية جميع أصحاب المصالح بالمنشأة."[5]

وأما تعريف الحكمانية عند البنك الدولى بأنها الحالة التى من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.[6] والحكمانية عند مشروع الأمم المتحدة الإنمائي هى ممارسة

---

[2] مدى فعالية لجان المراجعة فى الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول "دور مهنة المحاسبة فى حماية الإستثمارات و تنميتها"، من 1-3 شعبان 1423هجرية الموافق 7-9 أكتوبر 2002 م.

[3] الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، بيروت : دار الكتب العلمية، دون السنة.

[4] المستقبل،الخميس 14 تشرين الأول 2004، العدد 1723 ، المستقبل الاقتصادى، ص 10 .

[5] مدى فعالية... المرجع السابق.

[6] Joan Corkery, *Introductory Report in Governance: Concepts and Applications*, (Brussels: International Institute for Administrative Studies, 1999), hal. 12.

السلطات الاقتصادية والسياسة والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته.[7] ولذلك فالحكمانية تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التى من خلالها يستطيع أن يشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم.[8]

وقد خلص رهدس الى أن تعريف الحكمانية يمكن أن يشتمل على العناصر التالية :

(1) التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الاعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.

(2) عدم ثبات ووضوح بين أنشطة مختلف التنظيمات.

(3) إستناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات الى التفاوض.

(4) تمتع مختلف الاعضاء فى هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

(5) قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء بمالها من موارد.[9]

وفى النتيجة أن الحكمانية الجيدة، فى نظر البنك الدولى، تتطابق مع فكرة تطوير الإدارة، وهى تكون أساسية لخلق وإدامة البيئة الداعمة للتنمية التى تتسم بالقوة والعدالة مثلما هى مكملة أساسية للسياسات الاقصادية المجدية.[10] أما الحكمانية الجيدة، من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائى، فتعتبر حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا من إدارة تقليدية تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشارع بشفافية و مسؤولية امام المواطنين.[11]

وهناك ثلاثة أهداف أساسية للحكمانية الجيدة عند مشروع الأمم المتحدة الإنمائى : (1) تحقيق العدالة الإجتماعية، و ذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين و تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم (2) تحقيق و إدامة حالة من الشرعية فى المجتمع (3) الكفاية فى تحقيق التنمية الاقصادية وفى تخصيص واستغلال الموارد العامة.[12]

---

[7] United Nation Development Programme, *Governance for Sustainable Human Development,*(New York: *A* UNDP Policy Document, 1997), hal. 3.

[8] *Ibid.*

[9] سلوىشعراوى وآخرون، إدارة شؤون الدول؟ والمجتمع، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، القاهرة 2001، ص 10.

[10] The World Bank, *Governance and Development,* (washington DC: the World Bank Publication, 1992), hal. 1.

[11] UNDP Policy Document, *Governance for Sustainable Human Development,* (New York: 1997), hal. 7.

[12] A UNDP Regional Report, *The Shrinking State,* (New York: 1997), hal. 5.

فالحكمانية الجيدة تكون ضرورة فى وجود شبكة من مؤسسات الحكومة تستخدم القوانين والإجراءات، والتى بدورها تعمل على بناء وإدامة بنية إجتماعية تسمح بتنمية بشرية جيدة لتشمل كافة الجماعات فى المجتمع.

وللحصول علىالحكمانية الجيدة لابد من تفاعل الحكومة (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية) والمجتمعات والمؤسسات المدنية فى تحمل المسؤولية والمشاركة فى رسم السياسات العامة. كما ذكر James G. Speth فإن إنشاء الحكمانية الجيدة لايعنى تقوية قدرات الحكومة لتحكم فقط، بل تعنى أيضا تجديد روح المشاركة المدنية فى كافة مجالات الشؤون العامة. ومؤسسات المجتمعات المدنية تلعب دورا هاما فى تقوية المشاركة وبناء الثقة. فالمجتمع لهم دور فى مساهمة تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية فبينما الحكومة تركز على وضع القوانين وتنفيذ السياسات والإجراءات، يمكنها التحقق والاستفادة من قدرات كل من المؤسسات المدنية والمؤسسات القطع الخاصة فى تقديم الخدمات.[13]

واختصر شكرزا عناصر الحكمانية المؤسسات الى ستة أمور نذكر منها مايلى :[14] (1) الاهتمام على الهيئة (board). إذا تكلمنا عن الحكمانية المؤسسات أو الحكمانية الحكومية علينا أن نركز بحثنا عن الهيئة، ولكن السؤال ما هى الهيئة ؟ والهيئة هنا الشخص الأول للمؤسسات أو الحكومية الذى له دورهام فى الإدارة والرقابة عند استفادة الموارد لتحقيق أهداف المؤسسات أو الحكومات المخطوطة قبلها. ويمكننا القول بأن الهيئة فى الإدارة الحكومية تتكون من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لأنهما المسؤولتان فى أخذ القرارات المهمة ووضع القانون وتنفيذ الإجراءات ومراقبة الإدارة للحصول على أهداف الحكمانية الحكومية المقررة. ومن هذا الواقع، نرى أن أهمية الدور يقوم به رجال السلطة التشريعية بكون الوظيفة الرئيسية التأكد والتثبت من أن رجال السلطة التنفيذية يقومون بتطبيق السياسات المتفقة مع مصالح المواطنين. (2) معالم القانونية والتنظيمية. لكل من المنظمات الدولية والمحلية يحتاج الى القانون والحكم، لأنهما تعدا من مقومات المجتمع الدولى. ولذا يستطيع أعضاء الهيئة أن يكون مستقلا فى مراقبة الإدارة وأخذ القرارت وإدارة الموارد الحكومية أو المؤسسات على وجه

---

[13] James Gustave Speth, *Governance for Sustainable Growth and Equity Report of Inernational Conference, New York,* 1997.

[14] Usahawan, No. 6, th. XXXII, Juni 2003, hal. 14.

شامل. و كثير من الباحثين يرون أن علم الحكم هو مصدر العلم الذى تنبنى عليه الحكمانية الجيدة. ومفهوم القانون هنا ليس بمجرد القانون الوضعي الآتى من خارج الشركة كالأحوال الشخصية بل يشمل جميع القانون الذى يعين على بناء الحكمانية الجيدة. فالضمائر والدوافع الذاتية لاتكفى وحدها لعموم الخلق و المحافظة على سلامة الجماعة أو المساهمين وصيانة كيانها المادى والمعنوى وإقامة القسط بين المواطنين. ولهذا وضع القانون وتنفيذ الحكم لضبط الحكمانية الجيدة تجب إطاعته للحصول على الغاية النهائية للمجتمع.(3) إدارة المؤسسات المجتمعية بالفعالية والكفاية. وفى إنشاء الحكمانية الجيدة فيلزم علينا أن ننظر الى كيفية هيئة الحكومة أو المؤسسة تدبير مواردها، هل نجحت الهيئة فى إدارة تلك الموارد بالفعالية والكفاية. ومعالم القانونية والتنظيمية هنا كالمنهج الذى وضع فى جميع عناصر الشركة أو الحكومة لتنظيم وتحديد سلطة الهيئة فى تنفيذ الإجراءات باستقلال. والنتيجة أن الهيئة الحكمانية الجيدة تسعى دائما الى توزيع الموارد على وجه شامل لتحقيق أهداف الشركة أو الحكومة. (4) الشفافية، المساءلة، والاستجابة (5) الغاية النهائية (6) الرؤية الاستراتيجية.

ومن هنا نفهم أن تلك العناصر تتكون على عدد من الانماط او القيم العالية التى تتطبق على كافة الحضارات. فقد نشر أيضا مشروع الأمم المتحدة الإنمائى عددا من الخصائص الحكمانية الجيدة والتى شملت على : (1) المشاركة (2) التشارك (3) سلطةالقانون (4) الشفافية (5) الاستجابة (6) الاجماع (7) العدالة (8) الفعالية والكفاية (9) المساءلة (10) الرؤية الاستراتيجية.[15]

وفى النتيجة فإن فهم الحكمانية الجيدة يعيننا على رسم الطريق للعمليات والممارسات المستقبلة للإصلاح المؤسسات؛ القطاع العام والقطاع الخاص، والإدارة الحكومية، بهدف تحسين مستوى الإدارة على مستوى المجتمع.

القيم الحكمانية الرشيدة فى الإسلام

الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان. تضمن الكثير من التعاليم التى تصلح للتطبيق فى المجالات الحكومية أو المنظمات الدولية فى المستقبل كما صلحت للتطبيق فى الماضى، ويترك تفاصيل التطبيق لكل مجتمع و كل ظرف، من هنا جاءت مرونة تعالمه. ووضع الإسلام تنظيما كاملا للمجتمع الإسلامى فيما يتعلق بالشرائع، كما وضع معالم تنظمية وقانونية للمجتمع. وذلك بخلاف الأديان العالمية الأخرى التى اقتصرت اساسا على النواحى التعابدية أو الروحية.

---

[15] UNDP Policy Document, *Governance ..., Ibid.*, hal. 4.

وهذا الفصل سيبحث عن المبادئ الإسلامية فى إنشاء الحكمانية الجيدة كما رأي عبد الرحمن أن هيئة الشورى والحسبة كآلة ووسيلة للحصول على كفاية وفعالية الحكمانية المؤسسات الجيدة.[16] أما تلك المبادئ فهى كالآتي :

(1) الخليفة

الإنسان وكيل عن الله فى تبليغ وتقرير وتنفيذ أحكامه ورعاية تطبيقها، وفهم مدلولاتها عن طريق سلطة الإجتهاد فيما تدل عليه، أو تهدف اليه من غايات، أو تحد حدود يلزم السير فى نطاقها و تنظم الحياة فى محورها.[17]

"**وإذ قال ربك للملآئكة إني جاعل فى الأرض خليفة**".[18] وإذا ورد النص القرآنى دالا على استخلاف بعض الرسل والأنبياء كأحسن مثال، فإن البشر أيضا من بعدهم هم خلفاء الأرض : "**إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح.**"[19] " **ثم جعلناكم خلائف فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون.**"[20] "**وهو الذى جعلكم خلائف الأرض.**"[21]

ومعنى الخليفة فى هذه الآية تدل على الوكيل الذى يخلف بعضهم بعضا فى إمارة الأرض. وما على الخليفة إلا أن ينفذ أوامر المستخلف له : "**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها.**"[22] **يآأيهاالذين آمنوا أطيعوا الله.**"[23] من هنا نعرف أن لكل إنسان له المسؤولية لأخيه المسلم على ما فعلوا نحو الموارد التى أعطاهم الله لهم.

وحدد ابن خلدون بطريقة أخرى وظيفة الخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة اليها : إذ أن احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى إعتبارها بمصالح الآخرة. وهى أيضا خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين و سياسة الدنيا به.[24]

---

[16] Abdul Rahim Abdul Rahman, *Issues in Corporate Accountability and Governance : an Islamic Perspective*, American Jounal, 2003.

[17] وهبة الزحيلى، الفقه الإسلامى و أدلته، بيروت : دار الفكر، المجلد 6، 1989م، ص 652.

[18] البقرة : 30.

[19] الأعراف : 69.

[20] يونس : 14.

[21] الأنعام : 165.

[22] النساء : 58.

[23] النساء : 59.

[24] المقدمة لابن خلدون، ص 191.

وبهذا تغاير الخلافة أساسا السلطات السياسية الحالية التى تسير على هدي القوانين الوضعية التى تقتصر على تنظيم العلاقات الإجتماعية، وتقر واقع المجتمع ولو عارض الدين أو الفضيلة احيانا.[25]

والإنسان، وفى نفس الوقت كالخليفة، يصير مساهما ومقتسطا ومحاسبا وحاكما. وهو الذى له دور هام فى إدارة و تنفيذ أهداف المؤسسات أو الحكومية، ويطالب أيضا بتنفيذ الأحكام وإصدار القوانين التنظيمية وفقا لمبادئ الإسلام وقواعده، وليس له أيّة حصانة فى هذا الشأن من دون بقية المسلمين. ولذا يلزم عليه تحقيق مصالح الناس فى عالمي الدنيا والآخرة. وهنا يمكننا القول يأن الجهة الأخلاقية فى الخلافة تسير جنبا على جنب مع الجهة المادية.

(2) الشورى

ومن القيم الانسانية الاجتماعية التى جاء بها الإسلام هو الشورى، وذلك لقوله تعالى : "**وشاورهم فى الأمر.**"[26] "**وأمرهم شور بينهم.**"[27] والسنة النبوية والقولية والعملية أشارت الى وجوب المشاورة، مثل : "**استعينوا على أموركم بالمشاورة.**"[28] "**ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم.**"[29] "**المشتشار مؤتمن.**"[30] وعن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "**استرشدوا العاقل ترشدوا، ولاتعصوه فتندموا.**"[31] وقال ابوهريرة رضي الله عنه : " **لم يكن أحد اكثر مشورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم.**"[32] وقد اشتشار النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه فى وقائع كثيرة، تطبيقا لأراء ونفوس أصحابه ولرفع أقدارهم، قائلا أشيروا علي أيها الناس.[33]

إن التشاور فى الأمر يفتح مغالقيه، ويتيح النظر اليه من مختلف زواياه، بمقتضى اهتمامات الأفراد، واختلاف مداركهم وثقافتهم، وبهذا يكون الحكم على الأمر مبنيا على تصور شامل ودراسة مستوعبة. فالإنسان (الخليفة) بالشورى يضيف الى عقله عقول الآخرين والى علمه علوم الآخرين، كما قال الشاعر العربى :

---

[25] وهبةالزحيلى، ، الفقه الإسلامى و أدلته، بيروت : دار الفكر، المجلد 6، 1989م , ص 662.

[26] آل عمران : 159.

[27] الشورى : 38.

[28] الماوردى, أدب الدنيا و الدين, بيروت : دار الكتب العلمية، دون السنة، ص 494.

[29] *Ibid.* , ص 491.

[30] رواه ابو داود والترمذى و حسنه النسائى، رواه ابن ماجة عن ابى هريرة.

[31] وهبةالزحيلى، *Ibid.*, ص 713.

[32] رواه الترمذى

[33] وهبةالزحيلى، *Ibid.*, ص 713.

إذا بلغ الرأي المشورة برأي نصيح أو نصيحة حازم

ولاتحسب الشورى عليك غضاضة فإن الخوافى قرة للقوادم[34]

والقرآن الكريم ينقل لنا صورة طيبة عن إدارة الحكم التى تقوم علىالشورى، ممثلا فى ملكة سبأ التى فأجأها كتاب سليمان عليه السلام يحمله الهدهد، فجمعت قومها وقالت : " **قالت يأيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون . قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين. قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون. وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بما يرجع المرسلون.**"[35]

وقد انتهى هذا السلوك الشورى الحكيم بالملكة الرشيدة الى أن أسلمت مع سليمان لله رب العالمين. فنجت ونجا معها قومها من حرب خاسرة وكسبت بذلك الدنيا والآخرة.

(3) العدل

ومن القيم الأساسية التى جاء بها الإسلام وجعلها من مقومات الحياة الاجتماعية والسياسية هى العدل. والعدل فى الاسلام، هو قوام العالمين فى الدنيا والآخرة، وبه قامت السموات و الأرضون وهو أيضا أساس الملك. وقد ورد فى القرآن عدة آيات تحث عليه، وأكدت عليه أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم وطبقه الصحابة فعلا بين الناس.

فمن الآيات قوله تعالى : " **لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ...**"[36] و نفهم من هذه الآية أن إقامة العدل بين الناس هو هدف الرسالات السماوية كلها. وليس ثمة تنويه بقيمة العدل أعظم من أن يكون هو المقصود الأول من إرسال الله تعالى رسله وإنزال كتبه. فبالعدل أنزلت الكتب، وبعثت الرسل، وبالعدل قامت السموات والارض.[37] "**إن الله يأمر بالعدل والإحسان...**"[38] **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس**

---

[34] يوسف القرضاوى، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، القاهرة : مكتبة وهبة، 2001، ص.

[35] النمل : 32-35.

[36] الحديد : 25.

[37] يوسف القرضاوى، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، القاهرة : مكتبة وهبة، 2001، ص 133.

[38] النحل : 90.

أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا ."[39] **"وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى..."**[40]

وكذلك السنن النبوية الثابتة أوجبت العدل وحرم مايقابله وهو الظلم تحريما قطعيا صريحا. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"لاتزال هذه الأمة بخير ماإذا قالت صدقت، وإذاحكمت عدلت، وإذا استرحمت رحمت."**[41] **"أحب الخلق الى الله إمام عادل، وأبغضهم اليه إمام جائر."** [42]

وكرر الإسلام فى المطالبة به أنه عدل مطلق يشمل الحاكم والمحكومين والإنسانية جمعاء. فهو واجب فى الحكم والإدارة و تنظيم الضرائب وجباية المال فى مصالح المواطنين، وفى توزيع الحقوق والواجبات وإقامة العدالة الاجتماعية، وإنشاء الحكمانية الجيدة.

وقد عبر أبو بكر رضى الله عنه عن ذلك لقوله : الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له, والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله.[43] وقدحمل الرسول صلى الله عليه وسلم على محاولات التمييز بين الناس أمام القضاء، فقال فيما يرويه البخارى ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذى نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطعت يدها.[44]

(4) التوحيد

جاء الإسلام لإيجاد مجتمع فاضل تتعاون فيه كل القوى بحيث لايطغى فريق على فريق، وأول للمجتمع الفاضل فى الإسلام، هو وجود التوحيد بأن لا إله إلا الله محمدا رسول الله. وكان التوحيد فى المجتمع الإسلامي أول شيء الذى أنشأه رسول الله صلى الله عليه وسلم وورثه من بعده صحابته و من تبعهم بإحسان، وهو الدوافع الأول والموجه الأول، والمؤثر الأول فى حياتهم، إن لم نقل الأوحد.

---

[39] النساء : 58.

[40] الأنعام : 152.

[41] رواه أحمد و البزاز و الطبران عن ابى موسى.

[42] رواه الترمذى و الطبران

[43] وهبةالزحيلى، *Ibid.*, ص 719.

[44] *Ibid.*.

والتوحيد أيضا مصدرالتصور والفكر، وهو أساس الترابط والتجمع، وأساس الحكم والتشريع، والدوافع الى الحركة والأعمال والانطلاق، ينبوع الفضائل والأخلاق. والتوحيد بكل أركانها وخصائصها هو الأساس المكين لأى بنيان إجتماعى متين.[45]

(5) الحسبة

الأساس فى الإسلام هو الرقابة الذاتية لقول الله تعالى : "**إن الله عليكم رقيبا.**"[46] "**وكان الله على كل شيء رقيبا.**"[47] ولكن لأسباب حماية المجتمع الإسلامى من الأفراد الذين لم يعرفوا قواعد الإسلام يتطلب الأمر لإنشاء نظام الحسبة، لتمنع هؤلاء من الانحراف عن المبادئ والأحكام و الضوابط الإسلامية.

ويعتمد هذا النظام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو منبثق من الإسلام نفسه، إذ أنه قائم على القواعد الشرعية والإجتهاد العرفى.[48] ويرى الإمام الغزالى فى كتابه إحياء علوم الدين أن الحسبة هى القطب الأعظم فى الدين وهى المهمة التى بعث الله لها النبين أجمعين.[49] وقد وضع للمحتسب الذى يتولى أعمال الحسبة قواعد وأسس ومعايير يعتمد عليه فى مجال الرقابة، بهدف منع الانحرفات قبل وقوعها وتقديم النصائح وأخبار ولى الأمر عن الانحرافات والأخطاء العادية والأخطاء غير العادية. وفى الحسبة منافع للناس لاتحصى، ففيها التسديد لشأنهم، وإصلاح أحوالهم، وأفعالهم، والنظر لهم، والجري الى الخير والعمل به، والسعي الى العدل والتعليق به . ولذلك فإننا نرى أن من تسند اليه لايكون إلا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين.

وا قعية الحكمانية الجيدة فى إندونيسيا

تعتبر إندونيسيا أكبر دولة إسلامية، ورابع دولة فى العالم من حيث عدد السكان، وبها اكثر من نصف عدد سكان ASEAN ، وهى أغناها بالموارد الطبيعية.[50] وأن فى هذه الآونة الآخيرة شاهدنا زيادة الحريات للمواطنين على إنتقادهم نحو وطنهم، لاسيما عقب فشل الحكومة على سيطرة الأمة

---

[45] See Ismail Raji al-Faruqi, *Tawhid : Its Implications for Thought and Life*, Herdon, (USA: International Islamic Thought and Civilazation, 1992).

[46] النساء : 1.

[47] الاحزاب :52.

[48] حسين حسين شحاتة، أصول المراجعة و الرقابة فى الإسلام، كلية التجارة جامعة الأزهر، 62.

[49] الإمام الغزالى ، إحياء علوم الدين ، باب حقوق الملوك، ص 269.

[50] الأمة فى قرن : أمني فى العالم حولية قضايا العالم الإسلامى، مكتبةالشروق الدولية،2001،ص 284.

المالية، وانتقال الرئاسة من سوهاتو الى حبيبى، عبد الرحمن واحد، ميجاواتى، و س. بنباع يودويونو، الذى لم يأتى بأى تطور من الإنجازات للخروج على الأزمة الإقتصادية.

وقد اقترنت كل هذه التطورات السياسية والمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، بأزمة الحكمانية الجيدة، وهى التى تسبب الى فشل إجابة المطالبات للمواطنين. ولذلك فى مواجهة هذه الاحتمالات تلزم على حكومة إندونيسيا الى الأخذ بمجموعة من السياسات والإستراتيجية والحلول التى تشتهد المرور من المرحلة الإنتقالية الراهنة. ولعل من أهم تلك الأجندة ما يتصل بالحاجة الى إنشاء الحكمانية الجيدة، وهى بتعديلات دستورية أو وضع تصور جديد لأقسام الإختصاصات، ما بين المركز والأطراف والإصلاح الاقتصادى، أو دعم الجماعة الدولية للتكامل الإقليمي لها.[51]

ولماذا نحتاج الى الحكمانية الجيدة ؟ نرى أن إندونيسيا كإحدى الدول النامية تلزم عليها الإهتمام الكبير بأهمية وجود الإدارة الحكمانية الجيدة بشكل خاص، نتيجة فشل الحكومة الرسمية وعجزها عن تحقيق طمحات المواطنين وتجهيز احتياجهم بالمستوى المطلوب، وكان ذلك واضحا جليا فى المجتمعات الدولية بشكل عام، وفى مجتمعتنا النامية بشكل خاص.

إن السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية – التى ليست بينها مبدأ الفصل التام، ولا مبدأ الإندماج الوظيفى، فالرغم من أن كل سلطة مستقلة فى عملها عن الأخرى، إلا أنها تلزم أن تساند وتعاون السلطات الأخرى لإنشاء الإدارة الحكمانية الجيدة. وقد يظهر فى يومنا هذا عجز وعدم قدرة الحكومة نتيجة عدم توفر المهارات، أو البعد المالى، أو القدرات الإدارية أو المرونة لمعالجة بعض المشاكل الموجودة. فعلى سبيل المثال نجد فى بلادنا إندونيسيا، قدلاترغب الحكومة فى بحث بعض القضايا الإختلاسية أو الطروحات ذات الحساسية السياسية، مفضلة التعايش معها بدلا من الحوض فيها، والتعرض للعواقب السلبية لتلك الطروحات على الحكومة نفسها.

والحكومة تبدو عاجزة إذا كان القادة الحكوميون – السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية – يعتقدون بأن بعض القضايا العامة صغيرة ولاتستحق الانشغال بها أو يستخدموا مواقعه لتعزيز طموحاتهم الشخصية أو الحزبية بدلا من العناية باحتياجات المواطنين. وعلينا أن نتذكر أيضا بأن أمر الفشل والعجز فى الإدارة لايقتصر على الإدارة الحكومية فقط، بل إن ذلك العجز وعدم القدرة ينسحب على المؤسسات العامة والخاصة، والمؤسسات ذات النفع العام، والتطوعية غير الربحية. وفى

---

[51] *Good Governance dan Kontrol Sosial : Realitas dan Prospek*, Prisma 8, Agustus 1996, hal. 39.

النتيجة نجد أن هناك إجماعا بأن عدم الثقة فى الحكومة يغذىالى أهمية وجود الحكمانية الجيدة فى دولتنا النامية.

الخاتمة

وفى الخلاصة فإن هناك دلائل واضحة بأن العوامل المؤسسية لها أهمية بالغة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية كما أن تحقيق بلدة طيبة يعتمد ليس فقط على السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية – بل يعتمد أيضا على تعاليم الإسلام وكيفية تفاعل القطاعات الخاصة أو العامة المختلفة فى المجتمع فى التعامل مع القضايا التى تهم العامة.

وهذا يوضح بأن عملية التكامل والتشارك فى الأدوار بين تلك القطاعات وأهمية وضرورة هذا التكامل كانت السبب والدافع الرئيسي فى إيجاد الحكمانية الجيدة فى بلدتنا إندونيسيا.

وهنا يأتي دور الحكمانية الجيدة لتعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الإجتماعية لأخرى، وكيف تربط تلك الأطراف بالمواطنين, وكيف يتم اتخا ذ القرارات فى دو لة يزدادتعقيدا يوما بعد يوم.

المراجع

A UNDP Regional Report. 1997.*The Shrinking State,* New York.

Corkery, Joan. 1999. *Introductory Report in Governance: Concepts and Applications,* International Institute for Administrative Studies, Brussels.

al-Faruqi, Ismail Raji. 1992. *Tawhid : Its Implications for Thought and Life,* Herdon, USA : International Islamic Thought and Civilazation.

Good Governance dan Kontrol Sosial : Realitas dan Prospek, Prisma 8, Agustus 1996.

Rahman, Abdul Rahim Abdul. 2003. *Issues in Corporate Accountability and Governance : an Islamic Perspective,* American Jounal .

Speth, James Gustave. 1997. *Governance for Sustainable Growth and Equity Report of Inernational Conference, New York*.

The World Bank. 1992. *Governance and Development,* the World Bank Publication, Washington DC.

UNDP Policy Document, *Governance for Sustainable Human Development,* New York: 1997.

United Nation Development Programme, *Governance for Sustainable Human Development, A* UNDP Policy Document, New York, 1997.

Usahawan, no. 6, XXXII, Juni 2003.

أدب الدنيا و الدين، بيروت : دار الكتب العلمية، دون السنة.

الإمام الغزالى ، إحياء علوم الدين، بيروت : دار الكتب العلمية، دون السنة.

الامة فى قرن : امتي فى العالم حولية قضايا العالم الإسلامى، مكتبةالشروق الدولية،2001.

القران الكريم : تفسير و بيان مع اسباب النزول للسيوطي.

الماوردى، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، بيروت : دار الكتب العلمية، دون السنة.

حسين حسين شحاتة، اصول المراجعة و الرقابة فى الإسلام، كلية التجارة جامعة الازهر.

سلوىشعراوى واخرون، إدارة شؤون الدول و المجتمع، مركز دراسات و استشمارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، القاهرة 2001.

وهبة الزحيلى، الفقه الإسلامى و ادلته، بيروت : دار الفكر،1989.

يوسف القرضاوى، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، القاهرة : مكتبة وهبة، 2001.